المتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وفي القرن الافريقي.

في مقابل هذه الاستراتيجية، فان الاستراتيجية الغربية عموماً، والاميركية على وجه الخصوص، تهتم بتأمين امدادات الطاقة، من ناحية، وبالحفاظ على بقاء الاوضاع المواتية لهم واستقرار النظم الصديقة والحليفة، من ناحية اخرى. هذان الخطان يقعان، في الواقع، ضمن توجه استراتيجي عام يضم ليس فقط البحر الاحمر على الخليج العربي، وانما، ايضاً، البحر المتوسط. وخطوط الامدادات التي تمتد بين الخليج والبحر الاحمر، انما تربط، ايضاً، بين الخليج والبحر المتوسط[٣٥].

ومن منظور استراتيجي اكثر عمومية، يمكن القول، بناء على ما سبق، ان البحر الاحمر يقع، بالنسبة الى الاستراتيجية الاميركية، ضمن خط دفاعي يربط اليمن الجنوبي والشمالي بالسعودية ومصر واسرائيل، ويمكن ان يطلق عليه «منطقة عبور النفط واحتياطيه». ويسبق هذا الخط، خط دفاعي اولي يشمل الهند وباكستان وافغانستان وايران وتركيا، يعتبر بمثابة الجناح الايمن لحلف الاطلنطي؛ واهتزاز هذا الخط يمثل مصدر قلق الولايات المتحدة. اما الخط الدفاعي الثاني، فهو «خط النفط»، ويشمل دول الخليج والعراق والاردن وسوريا. وبذلك، فان البحر الاحمر (ومنطقة عبور النفط) يشكل الخط الدفاعي الثالث، الذي يتلوه الخط الدفاعي الرابع والاخير قبل الوصول الى افريقيا السوداء، ويشمل الصومال واثيوبيا والسودان والسنغال، وهو خط يحتفظ السوفيات بتأثير قوي فيه، نتيجة تواجدهم في اثيوبيا[٣٦].

في هذا السياق، يأتي التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي في البحر المتوسط، وهو ما يمكن استنتاج ابرز ملامحه من بنود مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ومن محاضرة هامة لاريئيل شارون في معهد الدراسات الاستراتيجية الاسرائيلي نشرت في «معاريف» في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. وطبقاً للمذكرة المذكورة وشروحها، فان اسرائيل ترشح نفسها كقوة ردع أمنية، ليس في الشرق الاوسط فقط، بل في افريقيا، بشكل اساسي ايضاً. ووفقاً لهذا التصور، فان الخطر الذي تواجهه اسرائيل في الشرق الاوسط وافريقيا هو «التوسع السوفياتي... الذي يهدد المنطقة والمصالح الحيوية للعالم الحر... وتقويض الاقتصاد العالمي والحيلولة دون الوصول الحر الى موارد حيوية». وبذلك، فان المجال الجغرافي للمصالح الاستراتيجية الاسرائيلية يمتد الى «ما وراء الاقطار العربية في الشرق الاوسط وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر، كما ينبغي ان يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والامن لاسرائيل، بحيث يشمل، في الثمانينات، دولاً مثل تركيا وايران وباكستان ومناطق من الخليج الفارسي وافريقيا، وبشكل خاص دول افريقيا الشمالية والوسطى»[٣٧].

الصراع البحري، كشكل للصراع العربي ـ الاسرائيلي

سواء أكان البحر موضوعاً للصراع العربي ـ الاسرائيلي، كطريق للمرور او مكمن للثروات، او كان ميداناً لهذا الصراع لكسب قوى اقليمية معينة، او في مواجهة قوى عالمية عاتية، فان الشرط الاول للفاعلية والنجاح في ذلك الصراع، هو توافر القدرة العسكرية اللازمة لممارسته، وفي مقدمها القوة العسكرية البحرية. والواقع ان جانباً هاماً في تفسير المواقف المختلفة للدول البحرية الكبرى وتشددها في مطالبها، انما يرتبط بما تمتلكه هذه الدول (وفي مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) من قوة بحرية هائلة، تتيح لها، ليس فقط حماية مياهها الاقليمية، وحقوقها كافة في المساحات البحرية المختلفة التي يسلم بها القانون الدولي، وانما، ايضاً، التوغل في أعالي البحار، وممارسة اعمال